الجزائر : مداهمة تجمع سلمي قبيل الانتخابات الرئاسية

حذرت منظمة العفو الدولية اليوم من أن التفريق بالقوة والاعتقال لعشرات المتظاهرين السلميين المعارضين لمحاولة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحصول على فترة ولاية رئاسية رابعة منذ بداية مارس/ آذار هو جزء من حملة متجددة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع في الجزائر كما أنه يلقي بظلاله على الانتخابات المقبلة في أبريل/ نيسان.

في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية ووسط تقارير عن صراع على السلطة بين الجيش الجزائري والقيادة ، فإن حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع كلها ضرورية للجزائريين لمناقشة الأفكار والبرامج السياسية، والتعبير عن وجهات النظر، بما في ذلك الآراء التي تنتقد السلطات أو الفصائل السياسية المختلفة، وتنظيم المسيرات والتجمعات والاحتجاجات.

الارتفاع الكبير في عدد المعتقلين من المتظاهرين السلميين في الجزائر منذ بداية شهر مارس/آذار يشير إلى عدم تسامح السلطات مع من يقدمون على تحدي قرار الرئيس الترشح لولاية رئاسية رابعة أو المطالبة بالإصلاح.

في أول مارس/ آذار، ومنذ التاسعة صباحاً تقريباً، تجمع عشرات المتظاهرين، بمن فيهم الأطباء والصحفيين و الطلاب، و نشطاء المجتمع المدني و نشطاء حقوق الإنسان تجمعوا أمام جـامعة الجـزائر في ساحة أودان، في قلب مدينة الجزائر العاصمة. وقبل تجمع المحتجين احتشد ضباط شرطة يرتدون الزي الرسمي أو بملابس مدنية، بأعداد ورد أنها تفوق بكثير عشرات المحتجين الموجودة بالفعل في موقع الاحتجاج، وسدت الشرطة الشارع المؤدي إلى الجامعة، وذلك لمنع محتجين آخرين من الانضمام إلى المظاهرة. كان المتظاهرون يرددون شعارات من بينها "لا لولاية رابعة " و" الجزائر حرة ديمقراطية " و "يسقط بوتفليقة، يسقط الجنرال توفيق "، في إشارة إلى محمد توفيق مدين، رئيس دائرة الاستعلام والأمن (DRS)، وهي جهاز الاستخبارات الجزائرية. ثم شرعت الشرطة في إلقاء القبض على المتظاهرين، مستخدمة القوة ضدهم في بعض الأحيان لجرهم إلى شاحنات الشرطة. في حين كان معظم من ألقت الشرطة القبض عليهم من المحتجين ، فقد كان بعضهم من المراقبين الذين لم يشاركوا في التظاهرة، ومن بينهم أحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان وأحد الصحافيين على الأقل. واقتيد عشرات المحتجين إلى مراكز الشرطة المختلفة في المدينة حيث احتجزوا عدة ساعات. وأطلق سراحهم في وقت لاحق بعد تسجيل الشرطة أسماءهم وتفاصيل الاتصال بهم. وتم استجواب عدد قليل من المتظاهرين عن منظمي المظاهرة، و أفرج عنهم في نهاية المطاف دون أي تهمة.

ووفقا لما قاله بعض الأشخاص المحتجزين الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية، فقد ألقي القبض على عشرات الأشخاص، وكانت مجموعات بين 10 و 30 شخصا يجبرون على ركوب عربات الشرطة المتمركزة بالقرب من المظاهرة. ويقدر البعض عدد من الاعتقالات في أول مارس/ آذار بنحو 137 شخصاً.

ياسين زيد، نقابي ناشط في مجال حقوق الإنسان، ألقي القبض عليه في المظاهرة، وقد قال لمنظمة العفو الدولية:

"بدأ الناس في التجمع بين التاسعة والتاسعة والنصف صباحاً. طوقت الشرطة المنطقة و استهدفت في البداية القبض على أولئك الذين ابتدأوا الاحتجاج. كان هناك الكثير من أفراد شرطة مكافحة الشغب ، لكنهم لم يرتدوا خوذات ولم يحملوا العصي ، وكذلك كان الكثير من رجال الشرطة في ملابس مدنية. كنت نفسي ممن جروهم قسرا إلى سيارات الشرطة. أخذوني مع حوالي ثمانية إلى عشرة من الشباب و بعض الصحفيين إلى مركز للشرطة ثم أطلقوا سراحيه في حوالي الواحدة صباحاً. اقتيد متظاهرون آخرون في عربات الشرطة إلى مراكز الشرطة الأخرى. وفي مركز الشرطة ، تم تسجيل أسمائنا وتفاصيل الاتصال بنا لكننا لم نستجوب "

ناشط آخر في مجال حقوق الإنسان، كان يراقب المظاهرة ولكن دون أن يشارك فيها، قال: " كنت واقفا على الرصيف ومعي آلة تصوير الفيديو ، أشاهد المظاهرة. و طلب مني ضابط شرطة التوقف عن التصوير، ثم طلب مني آلتي لكنني رفضت إعطاءها لهم ومن ثم دفعتني الشرطة و حملتني بالقوة إلى سيارتهم. ثم صادروا آلتي حتى أطلق سراحي. تم نقلي إلى مركز الشرطة في شراكة بصحبة 25 إلى 30 شخصاً آخر، من الناشطين والصحفيين. تم إطلاق سراحنا بعد الساعة الثانية ظهراً. يبدو أن هدف قوات الأمن كان منع قيام المظاهرة، لمنع الناس من التعبير عن مطالبهم بحرية، ومنع المراقبين من التحول إلى شهود على الأحداث."

إحدى المتظاهرات، الطبيبة أميرة بوراوي، أخبرت منظمة العفو الدولية بأنها اقتيدت إلى مركز الشرطة مع نحو 25 إلى 30 شخصا آخر. أطلق سراحهم في وقت لاحق بعد أربع ساعات.

ثم ألقي القبض عليها مرة أخرى اليوم أمام المجلس الدستوري ضمن مجموعة من الأشخاص كانوا يخططون لتسليم رسالة تعارض العهدة الرئاسية الرابعة للرئيس الحالي. وقد دفعت قسرا داخل سيارة للشرطة واقتيدت إلى مركز للشرطة مع اثنين من الصحفيين و شخصين آخرين . لم تعطهم الشرطة أي سبب لاعتقالهم. وأطلق سراح المجموعة في نهاية المطاف بعد ذلك بساعة ونصف تقريباً.

تمنع السلطات الجزائرية بشكل منتظم قيام المظاهرات في مدينة الجزائر، من خلال منع الذين ينوون التظاهر من الوصول إلى منطقة التجمع واعتقال المشاركين لعدة ساعات.في 22 فبراير/ شباط، ألقي القبض على بعض المتظاهرين وعددهم نحو 30 شخصاً كانوا ينددون بترشيح الرئيس الحالي للانتخابات الرئاسية في أبريل/ نيسان، وقد احتجزوا لفترة وجيزة في الجزائر العاصمة. أما المظاهرات السلمية الأخرى، بما في ذلك التي تقيمها بشكل منتظم عائلات المفقودين أثناء النزاع الداخلي في التسعينات من القرن الماضي، فقد فرقتها الشرطة مراراً وتكراراً باستخدام تكتيكات مماثلة.

على الرغم من أن الجزائر أنهت في 2011 حالة الطوارئ بعد 21 عاماً من فرضها، وجاء الإنهاء في خضم مظاهرات مناهضة للحكومات في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، إلا أن الحكومة لا تزال تحظر الاحتجاجات في الجزائر العاصمة. وقد طالبت منظمة العفو الدولية السلطات الجزائرية، فيما سلف، بتعديل القانون رقم 91-19 المتعلق بالاجتماعات و المظاهرات العمومية، والذي يلزم المنظمين لها بطلب الإذن قبل ثمانية أيام من الحدث و عملياً ما يتم منح هذا الإذن إلا نادراً. المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز و حماية الحق في حرية الرأي

والتعبير أوصى بتعديل القانون بحيث يتطلب الإخطار عن المظاهرات العامة بدلا من الترخيص لها.

بالإضافة إلى ذلك، أدخلت السلطات الجزائرية في عام 2012 قوانين جديدة تقيد وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، وتخنق حرية التعبير و أنشطة منظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان. وقد دعت منظمة العفو الدولية السلطات الجزائرية لإلغاء قانون06-12 (12 يناير/ كانون الثاني 2012) المتعلق بالجمعيات ، إذ أنه يقيد بصورة تعسفية و يجرم بالفعل ممارسة الحق في حرية تكوين الجمعيات.

وتحث منظمة العفو الدولية السلطات الجزائرية أن ترفع القيود غير المبررة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع والسماح للاحتجاجات السلمية و المعارضة بما يتماشى مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المواد 19 و 21 و 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية و المواد 9 و 10 و 11من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب.

خلفية الأحداث

يوم 22 فبراير/ شباط 2014، أعلن عن ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في 17 أبريل / نيسان. عبد العزيز بوتفليقة يتولى السلطة منذ ابريل / نيسان 1999، و قد استكمل فترة ولايته الثالثة. في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، أدخلت تعديلات على الدستور ألغت تحديد تولي الرئاسة بفترتين اثنتين.

الجزائر ، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، يجب أن تلتزم " بأعلى المعايير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان "، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 . ومع ذلك فإن السلطات الجزائرية تواصل بانتظام قمع التجمعات السلمية، و تفرض قيوداً شديدة على الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، والتي تكفلها المادة 41 من دستور الجزائر.